الفصل الخامس

الاتحاد من أجل المتوسط

obeikandl.com

obeikandl.com

المبحث الأول

من برشلونة إلى الاتحاد من أجل المتوسط

مثّل وصول نيكول ساركوزي إلى قصر الأليزيه عام ٢٠٠٧، تحولا كبيرا في هياكل العلاقة بين الاتحاد الأوربي ودول جنوب البحر المتوسط. ساركوزي جاء بتصور جديد لربط مصالح فرنسا بمستعمراتها القديمة في شمال أفريقيا دون أن يكون ذلك بعيدا عن مسعى الالتفاف على العوائق التي حالت دون دمج إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط والتي يأتي على رأسها، كما أشرنا سابقا، النزاع العربي الإسرائيلي.

ملامح مشروع الاتحاد المتوسطي وفق تصور ساركوزي يتضمن تركيا عضوا في الشراكة الأورومتوسطية كطرف غير أوربي، فقد كرر الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي رفض حكومته لانضمام تركيا للاتحاد الأوربي عارضا أن تكون شريك في الاتحاد المتوسطي الجديد. بدأت الفكرة الساركوزية صغيرة ومركزة على توسيع مجموعة (٥ + ٥)، الذي يضُم بلدان الحوض الغربي للمتوسط لتصبح

المجموعة ٦ + ٦، وذلك بإدخال كل من مصر واليونان، لكن هذه الصِّيغة كانت ستُغضب تركيا وسوريا ولبنان[1] ويدلل ذلك على تركيز ساركوزي على دول شمال أفريقيا في ظل تكتل يجمعها ودول جنوب أوربا الواقعة على المتوسط.

الدبلوماسية الساركوزية كثفت جهودها باتجاه حشد تأييد الدول الأوربية المتوسطية الرئيسية، وبالفعل انتزعت باريس موافقة روما ومدريد في إقامة الاتحاد المتوسطي بالرغم من التحفظات التي أبدتها. وكان قد سبق ذلك حصول فرنسا على موافقة مبدئية من قبل دول شمال أفريقيا دون أن تمنع التساءلات التي أثارتها بعضها بخصوص طبيعة الاتحاد المطروح ونطاقه من الحيلولة دون مشاركتها.

نداء روما الذي وقعه ساركوزي وبرودي وثابتيرو نهاية عام ٢٠٠٧ عكس قناعة إيطاليا وأسبانيا نسبيا بالاتحاد المطروح، قناعة تنطلق من شعورها بأهمية تفعيل العلاقات الأوربية المتوسطية، بحيث يكون حوض البحر المتوسط في محور السياسة الأوربية. بل إن هذه

---

(1)http://www.swissinfo.ch/ara/front.html?siteSect=105&sid=8408813&cKey=1195025674000&ty=st

الدول تربط بين تفعيل هذه العلاقة وبين التغييرات التي تحدث مثل ظهور الاقتصاديات الضخمة في آسيا وتجعل هذه المبادرة تأتي في المقدمة لدعم موقف الدول الأوربية أمام التهديد الآسيوي. وربما يكون أحد مبررات إقرار إيطاليا وأسبانيا والبرتغال لهذا الاتحاد الجديد البحث عن سبيل لتطوير الشراكة المتوسطية التي لم تحقق إلا الحد الأدنى من المأمول منها، وكررت هذه الدول رغبتها في أن يؤدي إقامة اتحاد متوسطي إلى تحقيق تغيير في العلاقات بين ضفتي البحر المتوسط وإيجاد شكل جديد للتنمية والسلام، وكوسيلة أقل بيروقراطية لمواجهة مشكلات الهجرة والبيئة والإرهاب مما كانت عليه الشراكة التي تضم ٣٥ عضوا، دون أن تخفى قلقها من أن يكون على حساب عملية برشلونة.

وإن وضعنا جانبا ما لم يعلن عنه من نوايا فرنسية لإطلاق المبادرة وركزنا على المبررات المصرَّح بها فإن التعليل الفرنسى ارتكز على أن مسار برشلونة واجه عقبات مزمنة لا يمكن معه تحقيق المستهدف منه مما استدعى تدخل لمعالجة الموقف بشكل يتصدى للعوائق التى تحول دون إحرازه تقدما، وتبنى صيغة تمكنه من توظيف مقومات التقارب الأوربي المتوسطي. لقد

ركز ساركوزي وأنصاره لدعم المشروع الجديد على إشكال بيروقراطية عملية برشلونة مما جعلها بطيئة في التعامل مع التحديات التي تواجه الشراكة الأورومتوسطية. فالعلاقات الأورومتوسطية وفق عملية برشلونة تتوسع لتشمل مجالات الشؤون الخارجية والشؤون الاقتصادية والبيئة والطاقة والتجارة والمياه والعمالة والثقافة والهجرة والسياحة والصحة والصناعة والزراعة والصيد بحيث يستدعى التنسيق في كل مجال من مجالات العلاقة 'جتماعات على مستوى وزاري لـ ٣٩ عضوا منهم ٢٧ يمثلون الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي وأحد عشر يمثلون دول جنوب وشرق المتوسط، بالإضافة للمفوضية الأوربية التي تشرف على إدارة العملية، ويوازي تلك الأرقام اجتماعات للطاقم الإداري دون المستوى الوزاري الذي يمهد للاجتماعات الوزارية، مما يجعل عملية إقرر سياسات وبرامج تسهم في تعزيز العلاقات الأورومتوسطية أمرا معقدا. ويضيف المنتقدون لعملية برشلونة من أنصار الاتحاد المتوسطى مسألة غياب جسم يشرف بشكل مباشر على إدارة مشاريع وبرامج الشراكة. لهذا برر هؤلاء الحاجة للاتحاد المتوسطي

لتلافي أسباب إخفاقات برشلونة من خلال إعادة مؤسسة العلاقات الأورومتوسطية وإيجاد كيان تخصصي يتولى إدارة المبادرة وتحمل مسؤولية تنفيذ كافة المسائل المتعلقة بشكل أقل تعقيدا وأكثر فاعلية. وفي هذا السياق جاء اقتراح ساركوزي أن يكون للاتحاد من أجل المتوسط قمة دورية تنعقد كل عامين تحت رئاسة مشتركة، من الشمال ومن الجنوب، على أن يكون للاتحاد سكرتارية دائمة تنظم اجتماعاته وتتابع أعماله بما يضمن تفاعلا حقيقيا بين الجانبين.

استيعاب أوربي للتصور الساركوزي

صناعة القرار في الاتحاد، والتي لا تزال تتأثر بالتوافق الفرنسي الألماني، ترتهن إلى التنسيق بينهما قبل الشروع في عرض المسائل على الأعضاء الآخرين والذين يختلف أوزانهم باختلاف نفوذهم السياسي والاقتصادي والتعداد السكاني. اقتضت هذه المعادلة أن يمرر ساركوزي مقترحه عبر انتزاع موافقة برلين وتقديم بعض التنازل لها، بعد أن نجح في فرض المقترح ليكون ضمن أجندة البحث الأوربي بمناوراته المتوسطية جنوبا وشمالا. فقد أبدت أنجيلا ميركل، المستشارة الألمانية،

تحفظا على التصور المبدئى لساركوزي معتقدة أنه لن يبصر النور وأن من شأنه أن ينشئ اتحادا مصغرا يمكن أن ينافس الاتحاد الأوربي. موقف ميركل يتوافق والموقف الأسباني والإيطالي قبل الجهود التى بذلها ساركوزي للضغط عليهما، فبالرغم من موافقتهما المبدئية فقد وافقا ألمانيا على ضرورة بدأ المبادرة ببروكسل كما جاء على لسان الزعيمين ثاباتيرو وبرودي من خلال التشديد على أن أي مبادرة يجب أن "تبدأ بالاتحاد الأوربي". حجة ميركل في رفض المبادرة انطلقت أيضا من اعتقادها أنها ستخلق ظروفا وصفتها بالخطيرة معللة الاتجاه الفرنسى جنوبا إلى دفع ألمانيا إلى مزيد من الاتجاه شرقا وشمالا مما يعنى تكريس التوتر داخل الاتحاد الأوربي بدرجة أكبر[1].

ما ذكرته ميركل اعتمده العديد من المراقبين الذين نظروا إلى الاعتراض الألماني على أنه صدا للتنافس الألماني الفرنسى داخل الاتحاد الأوربي وخارجه لتعظيم النفوذ السياسى وتعزيز المصالح الاقتصادية. ففرنسا تتجه إلى الجنوب حيث علاقاتها التاريخية المميزة

(1) Michael Emerson, Making Sense of Sarkozy's union for the Mediterranean, policy brief, Centre for European Policy Studies. No. 155, March 2008.

والمصالح الاقتصادية الحيوية في أهم منطقة من مناطق المجال الاقتصادي الأوربي، بحيث توازن اتجاه ألمانيا لتعظيم نفوذها وتمتين علاقاتها مع مناطق أقرب جغرافيا وتسهم العوامل التاريخية والاقتصادية في تطويرها، وقد نجحت ألمانيا فى أن تسهم في تأسيس مجلس دول بحر البلطيق عام ١٩٩٢، الذي شمل بالإضافة إلى بعض غرب أوربا كل من روسيا ولاتفيا وأستونيا ولتوانيا وبولندا.

وبالفعل تم إعلان ميركل وساركوزي في الثالث من مارس ٢٠٠٨ عن وصولهما لاتفاق يحل الخلافات بشأن المبادرة الأورومتوسطية الجديدة، وتم إقرار التصور الفرنسى بعد إدخال تعديلات عليه من قبل المجلس الأوربي الذي انعقد في ٢٠٠٨/٣/١٣، تضمن عدم اقتصاره على الدول الأوربية المتوسطية، بل يضم كل دول الاتحاد الأوربي، ثم اعتماد مقررات مسار الشراكة الرئيسية التى تضمنها إعلان برشلونة ١٩٩٥، وليصبح "الاتحاد من أجل المتوسط" وليس الاتحاد المتوسطى، على أن يترك لساركوزي الاجتهاد في تحديد الأطراف المدعوة للمبادرة والتعديل على الشراكة المتوسطية بما يوائم الرؤية الساركوزية للاتحاد

الجديد دون أن تحصر المنافع في جهة واحـــدة داخـــل الاتحاد الأوربي.

تم إطلاق الاتحاد من أجل المتوسط رسميا في القمة التي ضمت ٤٣ دولة أوربية ومتوسطية (٢٧ أوربيـــة، ١٦ دولة متوسطية وقريبة من المتوســـط مثـــل الأردن وموريتانيا) والتي تم انعقادها في باريس في ١٣ يوليـــو ٢٠٠٨م.

انعقدت القمة وهي: كما أشرت سابقا، ملاحقة بأسئلة عديدة منها: ما هو الجديد في الاتحاد من أجـــل المتوسط ليمثل إضافة جديدة عن مسار برشلونة، وهل في جعبة الاتحاد الجديد ضمانات لتحقيق ما عجـــزت عنه الشراكة الأورومتوسطية؟

* * *

المبحث الثاني

الاتحاد في ظل التحديات المتوسطية

لم يكشف الزعماء الأروبيون الذين وافقوا على مبادرة ساركوزي قبل إقرارها في القمة الأوربية في مطلع إبريل ٢٠٠٨، عن تفاصيل حول شكل الاتحاد المتوسطي ومستقبله، وبرزت بعض ملامح المبادرة بعد إقرار الاتحاد لها. ولاتزال هناك تصورات مختلفة لتفاصيل هيكل المبادرة وآليات عملها، فقد جاء على لسان رومانو برودي مطلع ٢٠٠٨ تأييده إنشاء مؤسسة مالية لتعزيز التبادلات التجارية الصغيرة والمتوسطة ودعم إقامة علاقات أوثق في مجالات التكنولوجيا والتعليم، غير أن جوهر الفكرة لن يختلف على هذه التفاصيل والتغيير المطلوب سيركز على العقبات الرئيسية التي أعاقت تطور الشراكة الأورومتوسطية وفق الرؤية الفرنسية.

ذكرنا أن الاتحاد الأوربي، الذي يتمتع بتكامل اقتصادي كبير بين أعضائه، يشهد منافسة بين أقطابه لتعزيز مصالحها الذاتية ولتوظيف هذه المصالح لتقوية

نفوذها داخل الاتحاد. ومن المعلوم أن الاقطاب الأوربية تحاول أن تستعين بفضاءاتها السياسية والاقتصادية التقليدية لخدمة مصالحها القطرية قبل المصالح الأوربية، ووفق هذا التحليل نفهم منطلق المبادرة الفرنسية باتجاه شمال أفريقيا في مواجهة النفوذ الذي تملكه ألمانيا في دول أوربا الشرقية سابقا والروابط الاقتصادية التي تجمعها بدولها، من انضم منها للاتحاد ومن ينتظر. وقد يفسر الضغط الألماني على باريس لتعميم شراكتها ودول المتوسط لتشمل كافة دول الاتحاد من باب ضمان استمرار مصالح أوربا وألمانيا في المنطقة وعلى رأسها النفط والغاز الطبيعي والمواد الأولية الأخرى بالإضافة إلى الأسواق. وفي هذا السياق يمكن أن نفهم اهتمام ألمانيا بتعزيز علاقاتها الاقتصادية مع دول جنوب وشرق المتوسط، فقد توصل الاتحاد الفيدرالي الألماني لجمعيات أرباب العمل (BDA) في شهر فبراير ٢٠٠٨، إلى اتفاقية تعاون مع اتحاد جمعيات أرباب العمل في منطقة البحر الأبيض المتوسط (UMCE)، وبحسب الاتفاقية ستحصل ألمانيا على صفة مراقب في هذا الاتحاد المتوسطي الذي يسعى لتأسيس منطقة تجارة حرة بين الدول المحيطة بالبحر الأبيض المتوسط بحلول

عام ٢٠١٠. وأكد راندولف رودينشتوك،نائب رئيس الاتحاد الفيدرالي لأرباب العمل، أن هذه الاتفاقية ذات أهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية والسياسية، باعتبار أن تمثيل ألمانيا في اتحاد اقتصادي متوسطي بالرغم من أنها ليست متوسطية كخطوة استباقية عملية للتخفيف من خطر الهيمنة الفرنسية على الدول المتوسطية، وألمانيا تتمتع بالقدرة لتوظيف فيوضاتها المالية للاستثمار في تلك المنطقة[1]. ولا يمكن إغفال الجانب السياسي في الحراك الفرنسي والألماني في المنطقة المتوسطية. فالاتفاق الذي توصلت إليه ألمانيا يشمل الطرف السوري والإسرائيلي بالرغم من القطيعة بين البلدين، وبحسب الاتفاق فإن اتحاد غرف التجارة السورية واتحاد الصناعيين في إسرائيل ممثلان في الاتحاد المتوسطي وذلك إلى جانب الجزائر ومصر والأردن وتونس وفلسطين وتركيا ولبنان والمغرب وقبرص ومالطا. كما تشارك اتحادات اقتصادية أوربية بصفة مراقب هي فرنسا واليونان وإيطاليا والبرتغال في الاتحاد، بالإضافة لألمانيا التي يمثلها اتحاد "بي دي أي" الذي يمثل جميع القطاعات الاقتصادية في ألمانيا.

---

(1)http://www.workpermit.com/news/2005_07_06/europe/eu_illegal_immigration.htm

تأكيدا لاحتدام المنافسة بين القطبين الأوربيين، أشارت تقارير أن الرئيس الفرنسي ساركوزي اقترح سابقا تأسيس اتحاد لدول لبحر المتوسط يوافق الرؤية السياسية الألمانية التي تدعم دور الاتحاد الأوربي ككل، وليس فقط فرنسا، في تدعيم العلاقات بين الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط وتقوية اقتصادياتها من أجل التخفيف من هجرة سكانها إلى الاتحاد الأوربي. ونُقل عن رودينشتوك تأكيده على رغبة الدول المطلة على البحر الأبيض في التخلص من التبعية لفرنسا، وأن هذا هو السبب الذي يقف وراء السماح لألمانيا، أكبر اقتصاد أوربي، بدخول اتحاد "UMTS". أما عن إمكانية تأثير اتحاد "UMTS" على عملية السلام في الشرق الأوسط، فقال رودينشتوك إن "النشاط الاقتصادي مرتبط بشكل وثيق بتحقيق السلام وفتح الحدود، معتبرا أن للاتحاد المتوسطي "أثر صحي" على عملية السلام في الشرق الأوسط.

الأزمة الفلسطينية ومبادرة الاتحاد

الأزمة الفلسطينية هي أزمة الشرق الأوسط الكبرى الحاضرة دوما في قلب المبادرات الأوربية

لا شك في ذلك، غير أنها تأخذ أهميتها هذه المرة بسبب تماهي الطرح الفرنسي مع الرؤية الإسرائيلية بالنظر لأصول ساركوزي اليهودية وتعاطفه مع دولة إسرائيل. فقد سبق إطلاق الاتحاد بأسابيع قليلة زيارة ساركوزي "التاريخية" لإسرائيل والتي ألقى فيها خطاباً مطولاً تحدث فيه عن العلاقات القوية بين البلدين وعن اهتمامه الخاص بأمن واستقرار إسرائيل وتعاطفه القلبي مع شعبها وما لاقاه من معاناة، وهذا خلافا لما جرت عليه السياسة الفرنسية ومواقف الرؤساء الفرنسيين منذ ستينيات القرن الماضي. وقد بادلت إسرائيل ساركوزي تعاطفه فقبلت دعوته لقمة باريس. وأبدا رسميون إسرائيليون أملهم أن يشكل إطلاق الاتحاد من أجل المتوسط خطوة على طريق تطبيع علاقاتها مع الدول العربية. وبدا الاهتمام الإسرائيلي ظاهرا من خلال تمثيلها في القمة حيث شارك رئيس الوزراء إيهود أولمرت ووزيرة الخارجية تسيبي ليفني في الاجتماع. وترى تل أبيب في مجرد موافقة زعماء عرب أن تجمعهم قاعة واحدة مع قادة إسرائيليين تطورا مهما على مسار التطبيع الذي تستهدفه.

على الجانب الفلسطيني السلطة الفلسطينية، والتي مُثلت بحضور محمود عباس، دعمت الاتحاد من أجل المتوسط واعتبرته خطوة في الاتجاه الصحيح مع التأكيد على عدم التطبيع مع إسرائيل قبل تسوية للتراع العربي-الإسرائيلي. وبناء على الموقف الفلسطيني المعلن فإن مشاريع التعاون الإقليمي التي تضمنها الاتحاد لن تعمل بشكل كامل إذا استمر الاحتلال الإسرائيلي. ولم تشير تصريحات قيادة السلطة الفلسطينية كيف يمكن أن يحل التراع وتتم التسوية وما هي مساهمة الاتحاد في ذلك، خصوصا وأن بيان إطلاق الاتحاد لم يشر إلى التسوية العادلة ولم يتطرق إلى تثبيت الحقوق الفلسطينية الأمر الذي اعترضت عليه السلطة الفلسطينية في بيان صدر في اليوم التالي لانعقاد القمة.

عدم التقدم بجديد في أجندة قمة الاتحاد فيما يتعلق بالتراع العربي الإسرائيلي، بل وتجاهل التأكيد على التسوية العادلة وفق قرارات الشرعية الدولية كما هو ديدن بروكسل يدعم رأي من يعتبرون أن المقصود من المبادرة التطبيع المجاني مع دولة الاحتلال، ويؤكد على استمرار مسلسل العجز الأوربي عن ممارسة

ضغوط على إسرائيل لانتزاع حقوق الشعب الفلسطيني.

الهجرة غير الشرعية هاجس الشريك الأوربي

اعتمد قرار إطلاق الاتحاد من أجل المتوسط في مرحلة شكلت الهجرة غير الشرعية القلق الأكبر لدول شمال بحر المتوسط. ومما لا شك فيه أن مكافحة الهجرة غير الشرعية تأتي في مقدمة الملفات التي يبحثها الطرف الأوربي مع شركائه المتوسطيين في كل مناسبة. تقديرات مؤسسات الاتحاد الأوربي تشير إلى وجود عدد ثمانية ملايين مهاجر غير شرعي في ٢٧ دولة أوربية. كما تشير البيانات إلى اعتقال أكثر من ٢٠٠ ألف مهاجر معظمهم من أفريقيا في الاتحاد الأوربي في النصف الأول من عام ٢٠٠٧ وطرد نحو ٩٠ ألفا. والمعلوم أن الدول الأوربية تتصرف بأحادية في هذا الصدد حيث أقرت قمة الاتحاد في بروكسل في أكتوبر ٢٠٠٣ إنشاء "الوكالة الأوربية لمراقبة الحدود" ومهمتها القيام بتنسيق الجهود بين الدول الأوربية في مجال محاربة الهجرة، والإشراف على تسيير دوريات مشتركة في البحر المتوسط. وتشرف الوكالة على إدارة

مراكز لتجميع المهاجرين الذين يجري اعتقالهم قبيل ترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية، بحيث ينحصر دور الشركاء العرب المتوسطيون في تسلم المهاجرين. وكان قد سبق إقرار مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط جملة من الإجراءات أحادية الجانب للحد من الهجرة، ثم إن الخمس دول الأوربية الكبرى تتجه إلى مزيد من التنسيق لجهودها في هذا المضمار، فهناك اتفاق على تسيير رحلات لإعادة المهاجرين غير الشرعيين في بريطانيا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا وأسبانيا، وهناك اتفاق على إلزام المتقدمين للحصول على تأشيرة دخول لهذه الدول لبصمات الأصابع خاصة في الدول التي تعرف بارتفاع المهاجرين الشرعيين القادمين منها، كما جرى الاتفاق بين فرنسا وإيطاليا وأسبانيا لتسيير قوارب خفر السواحل بشكل مشترك لمنع القوارب المتسللة في البحر المتوسط من الوصول إلى لشواطئ الأوربية. فقد تم مصادقة مجلس وزراء الاتحاد على جملة من الإجراءات التي تقدمت بها فرنسا، راعية الاتحاد من أجل المتوسط، تتعلق بالتنسيق لاحتواء الظاهرة تؤدي إلى اجتذاب العمالة الماهرة جدا ومنع العناصر التي تصنف على أنها عبء. الإجراءات التي اعتمدها مجلس الوزراء تأتي في

سياق الخطوات التنفيذية لقرار الاتحاد الأوربي الـذي يخول الدول الأعضاء احتجاز المهاجرين غير الشرعيين لمدة تصل إلى ١٨ شهرا أو مواجهة منع المهاجر مـن الدخول لمدة خمسة أعوام. وبموجب الاتفاق الخـاص بالهجرة والذي وضعت اللمسات الأخـيرة لـه في أكتوبر ٢٠٠٨ تتعهد دول الاتحاد الأوربي بطرد مزيد من المهاجرين غير الشرعيين مع تعزيز الهجرة الشرعية واللجوء العادي بحلول عام ٢٠١٠[1].

واعتبرت العديد من الدول الأفريقيـة، وهـي المعنية قبل غيرها بإجراءات الحماية الأوربية، ما قامت به المفوضية ومجلس الوزراء الأوربي خرقا لما اتفقـت عليه أفريقيا والاتحاد الأوربي بموجب إعـلان الربـاط وإعلان طرابلس بشأن الهجرة والتنمية، فضلا عن بيان قمة لشبونة، حيث أقر فيها الجانبان بأن الهجرة تمثـل تحدياً مشتركاً لكل من أفريقيا وأوربا ولا يمكن إيجـاد حل ناجع لها إلا بالتعاون بطريقة متكاملـة وشـاملة، وذلك كما ورد في بيان اللجنـة الشـعبية للاتصـال الخارجي والتعاون الدولي في ليبيا (وزارة الخارجيـة) الصادر في منتصف يوليو ٢٠٠٨.

---

(1)http://www.dwworld.de/dw/article/0,,3153701,00.html?maca=ara-rss-ar-top-1037-rdf

حقوق الإنسان في الاتحاد من أجل المتوسط

الديمقراطية وحقوق الإنسان تأخذ مكانة معتبرة في أدبيات الاتحاد الأوربي وهي مسألة جوهرية في نظامه الأساسي وفي الاتفاقيات التي تبرمها بروكسل مع الأطراف المختلفة، و لم تكن الشراكة الأورومتوسطية استثناءً عن ذلك، ويأتي من ضمن الأهداف السياسية والأمنية للاتحاد تطوير ودعم الديمقراطية وحكم القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، كما ورد في اتفاقية ماستريخت وقبلها معاهدة روما. نظريا تفتح بنود اتفاقية الاتحاد الأوربي الباب أمام مؤسساته إلى استفراغ الوسع في دعم الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان، فقد جاء في المادة الثالثة عشرة من اتفاقية ماستريخت أن بوسع الجماعة الأوربية أن "تفعل ما تراه مناسباً من أجل محاربة التمييز القائم على الجنس والأصول العنصرية أو الإثنية والدين أو العقيدة والعجز والعمر أو الميول الجنسية"[1]

وبالفعل تم تضمين المبادئ التي قام عليها الاتحاد الأوربي المتعلقة بالديمقراطية وحكم القانون وحقوق

---

(١) الشراكة الأوربية المتوسطية وحقوق الإنسان

http://hem.bredband.net/b153948/stu8.htm

الإنسان والحريات الأساسية في الشراكة المتوسطية حيث ورد في إعلان برشلونة عزم الأطراف الموقعين على تأسيس إطار من العلاقات الجماعية في إطار الشراكة، وقناعتهم بأن تحويل منطقة حوض البحر المتوسط إلى منطقة للحوار والتعاون ضماناً للأمن والاستقرار والازدهار، كما جاء في الإعلان، يقتضي تعزيز قيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

وقد أدركت بروكسل من تجربتها مع دول العالم الثالث ومنها الدول العربية المتوسطية ما بعد مرحلة الاستقلال أن الكبت السياسي والحرمان الاقتصادي والتخلف الثقافي والمعرفي، وهي قضايا في صلب ملف حقوق الإنسان، كانت الدافع خلف موجات الهجرة والتهديد الأمني الذي طال العواصم الأوربية وأشرف عليه عناصر من أصول عربية وشمال أفريقية، ولهذا تبنت هذه الملفات في اتفاق برشلونة ليس فقط كقيمة أخلاقية ولكن كضمانة سياسية وأمنية في مواجهة التهديد الذي أرعب الدول الأوربية، وصار مطلب السلام والاستقرار المشترك بين الدول المطلة على البحر

المتوسط ودول الاتحاد الأوربي، وهو ما يفسر انتشار مطالب تعزيز الديمقراطية والحريات العامة ووقف انتهاكات الحقوق السياسية والمدنية وتوفير مستويات لائقة من العيش وخدمات التعليم والصحة في ثنايا الأدبيات الأوربية بل لتصبح اشتراطات لعقد الاتفاقيات وإبرام الشراكات كما أشرنا.

وتم تضمين مبادئ حقوق الإنسان في المحور الاقتصادي حيث تضمن إعلان برشلونة إشارات واضحة تتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والمتوازنة، وتحسين مستويات العيش لشعوب الدول العربية المتوسطية، وإشارات تتعلق بتقليص الفجوة بين دول جنوب وشمال المتوسط وقضايا البطالة ودور المرأة في النشاط الاقتصادي.

وقد أشرنا في ثنايا الكتاب أن معضلة الاتحاد الأوربي باعتباره المعني الأول بالمبادرات المطروحة وباعتباره مصممها، ليس في عدم إعلائه من شأن مسائل الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان، فقد أخذت هذه المسائل حيزا مقبولا جدا على مستوى الطرح النظري. المعضلة الأساسية تكمن في عجز

الاتحاد على نقل طروحاته في هذا المضمار إلى مجال التطبيق العملي. المشكلة تكمن في "أن إعلان برشلونة واتفاقيات المشاركة الثنائية لم تقترح آلية عملية لتنفيذها، و لم تضع أي شرط يلزم جميع الأعضاء بتطبيقها، و لم تشر من قريب أو بعيد إلى ما يترتب على عدم تطبيقها من قبل هذه الدولة أو تلك، وقد اكتفت اتفاقيات المشاركة الثنائية التي تبرم بين الاتحاد الأوربي وأي دولة متوسطية أخرى غير عضو في الاتحاد، بالنص على أن العلاقات بين الطرفين سوف تقوم علاوة على كل بنود الاتفاقية نفسها، على احترام حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية التي توجه سياساتهما الداخلية وتشكل عنصراً جوهرياً من عناصر الاتفاقية"(١)، إذ يوحي هذا النص بأنه شرط ملزم من شروط الاتفاقية الثنائية. ولكن المادة الثانية من الاتفاقية الثنائية الجديدة التي تتضمن هذا النص تعلق هذا "الشرط" على رغبة الطرفين أو أي منهما في تنفيذه أو عدمها حين تقول: "إذا حدث واعتبر أي من الجانبين الموقعين على الاتفاقية الجانب الآخر عاجزاً عن الوفاء بالتزاماته التي

(١) الشراكة الأوربية المتوسطية وحقوق الإنسان
http://hem.bredband.net/b153948/stu8.htm

تنص عليها هذه الاتفاقية، يحق له أن يتخذ ما يراه مناسباً من إجراءات. ويجب عليه قبل الشروع في فعل ذلك، فيما عدا الحالات الاضطرارية الخاصة، أن يقوم بتزويد مجلس المشاركة بكل المعلومات المرتبطة بالموضوع، والضرورية من أجل فحص الموقف بعمق بغية الوصول إلى حل يمكن قبوله من الطرفين"[1]. بل إن هناك مؤشرات قوية تؤكد تراجع مواقف الدول الأوربية على المستوى العملي عن دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وفرضت أوضاع ما بعد أحداث سبتمبر أجندات تأخذ فيها الاعتبارات الأمنية والمصالح الاقتصادية الأولوية دون أن يكون للاشتراطات السابقة أهمية أو مكان حقيقي في اللقاءات الأورومتوسطية وظهر تراجعها في الاتحاد من أجل المتوسط الذي يقوده ساركوزي الذي عرف بإهماله لها.

من جانب آخر، ستبقى مسؤولية الشريك العربي المتوسطي عن تدهور الحريات العامة وحقوق الإنسان أساسية غير أن العواصم العربية تستند في تبرير تراجعها لدعم حقوق الشعوب العربية في إعادة هيكلة نظمها

---

(١) الشراكة الأوربية المتوسطية وحقوق الإنسان

http://hem.bredband.net/b153948/stu8.htm

بما يكفل ازدياد هامش المشاركة السياسية الحقيقية ويضمن الحقوق السياسية والمدنية للمواطنين العرب في الدول المتوسطية بتنامي الإرهاب. ويبدو أن الأنظمة العربية بشكل عام والمتوسطية بشكل خاص نجحت في ترويض الاتحاد الأوربي ممثلا في دوله الكبرى، وأفلحت في التخفيف من الضغوط التي أخذت مظهرا حاسما خلال التسعينيات من القرن الماضي من خلال تمرير رؤية عدم إمكان نجاح استراتيجية مكافحة الإرهاب في ظل الدفع باتجاه احترام الحقوق الأساسية باعتبار أن الأخير سيسهم في خلق أجواء من الفوضى ويضعف من قدرة الأنظمة العربية من السيطرة على الأوضاع ولجم العناصر المتشددة التي تستغل الضغوط الأوربية على الأنظمة العربية لإعادة تنظيم عناصرها وتطوير أنشطتها. ومن الملاحظ أن الضغوط تراجعت فيما يتعلق بمطالب الإصلاحات الشاملة وانحسرت في الحالات الفردية.

* * *

المبحث الثالث

تعاطي الدول العربية المتوسطية مع الاتحاد

من خلال الاطلاع على منهج تعامل الدول العربية المتوسطية في الشراكة وفي الاتحاد يلحظ المراقب أن تصرف الدول العربية ظل بنفس السوء وبنفس العيوب التي رافقت التعامل مع الشراكة في منتصف التسعينيات. ضعف التنسيق والتناقضات التي شابت الموقف السابق تتكرر مع إضافة سلوك جديد لم يظهر في الشراكة وبدا جليا في مبادرة الاتحاد وهو الانشغال بمكاسب البروز السياسي وحيازة موقع قيادي في مؤسسات الاتحاد. ولهذا فإن الدول العربية المتوسطية لم تسبق إعلان الاتحاد الجديد بتوافق بينها، و لم يفلح اجتماع طرابلس الغرب في ١٠ يونيو ٢٠٠٨ والذي ضم الرؤساء السوري بشار الأسد والتونسي زين العابدين بن علي والجزائري عبد العزيز بوتفليقة والموريتاني سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله ورئيس الوزراء المغربي عباس الفاسي بالإضافة للمضيف العقيد

القذافي، في توحيد موقف دول جنوب وشرق المتوسط من المبادرة. وعقد اللقاء في أجواء خلاف بين القاهرة ودمشق وكذلك الخلاف المغربي الجزائري ولم يصدر عن قمة طرابلس بين وتناقلت وسائل الإعلام التصريحات الشديدة اللهجة أطلقها العقيد القذافي تمحورت حول التوقع المبكر لفشل المبادرة، واتهامه بتعامل الاتحاد الأوربي مع الدول المتوسطية كقطيع من الجياع معتبرا أن المشاريع الاقتصادية التي وعدت بها دول جنوب المتوسط طعما وما هي سوى نوع من الإهانة لتلك الدول مؤكداً "أننا لسنا جياعاً ولا كلاباً حتى يرموا لنا العظام"[1]. كما طالب بالتواصل مع الدول المتوسطية عبر البوابة العربية والأفريقية الممثلتان في الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي. وكرر القذافي اتهاماته في لهجة تصعيدية في مناسبات عدة، بقوله إن هذا المشروع "محاولة استعمارية جديدة لإعادة إحياء خريطة الإمبراطورية الرومانية واستعادة الدول الاستعمارية لمستعمراتها القديمة باستخدام نفس الأساليب التي استخدمها نابليون بونابرت في استعماره

(١) جريدة الشرق الأوسط ١٤-٧-٢٠٠٨

لمصر، والإيطاليون في استعمارهم لليبيا"، ويعتبر القذافي انضمام الدول العربية إلى هذا الاتحاد "موقف أملاه الضعف العربي"، واقترح "على المندمجين في المشروع أن "يشترطوا على الجانب الأوربي أن يتم التعويض عن مرحلة الاستعمار الأوربي لتثبت أوربا حسن نواياها وحتى لا يتكرر الاستعمار".

وبقدر ما يحمل موقف العقيد القذافي من تحفظ على "نوايا الاتحاد الأوربي غير الصادقة" ، بقدر ما يعكس خوفا من أن تشوش المبادرة على المشروع الأهم لديه وهو الاتحاد الأفريقي، والخوف من أن يربط الاتحاد الجديد مصالح دول شمال أفريقية بأوربا في حين يرغب العقيد القذافي أن تكون دعما له ولرؤيته لأفريقيا في إطار الاتحاد الأفريقي وعلى مستوى التجمع الإقليمي الأصغر وهو تكتل دول الساحل والصحراء.

على مستوى الاتحاد المغربي فقد سبقت القمة ببيان يعلن فيه عن رغبته أن تكون الدول الأعضاء فيه كشريكة كاملة العضوية في الاتحاد من أجل المتوسط المقبل رغم الفوارق بين ضفتي البحر الذي يفصل أوربا عن أفريقيا. وكرر قيادات في الاتحاد ما جاء على لسان

العقيد القذافي وطالبوا أوربا بالنظر إلى شركائها في ضفة المتوسط الجنوبية ليس كدول فقيرة يجب أن تتصدق عليها بل كشريكة كاملة العضوية[1].

أما مصر فقد جاءت التصريحات الصادرة عن الرسميين مفندة للتحفظات على مبادرة الاتحاد، ولا يوجد مبرر لتتحفظ القاهرة على المبادرة، فمصر تتمتع بعلاقات مميزة مع الدولة العبرية، وأوربا تمثل الشريك التجاري الأهم للقاهرة، حيث تتجه نحو ٤٥% من صادرات مصر الي أوربا، كما تعتمد مصر على القارة البيضاء بحوالي ٦٠% من احتياجاتها من الآلات والمعدات والسلع الخفيفة وغيرها. وينطبق الأمر على الاستثمارات وأيضا المساعدات المتمثلة في القروض والمنح والتي تزيد على المليار دولار في العام وتتميز بأنها لا ترتبط بشروط سياسية ملزمة كما هو الحال مع المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية. من ناحية أخرى يمثل الأوربيون الجانب الأكبر والأهم من رواج السياحة المصرية التي تجتذب الآن ١٠ ملايين سائح في العام حيث تمثل عوائد

---

(١) الجزيرة نت ٤-٨-٢٠٠٨

السياحة حوالي ٣٠% من إمدادات العملات الصعبة للخزانة المصرية. من ناحية أخرى فإن الاتحاد لا يلغي الاتفاقات التي انبثقت عن مسار برشلونة ومنها التزام الاتحاد الأوربي بدعم مصر في تحديث صناعاتها في إطار برنامج بكلفة ٢٧٥ مليون دولار، يستهدف رفع مستوى جودة الصناعة المصرية كي تكون قادرة على منافسة مثيلاتها من الصناعة الأوربية التي سوف تتمتع بالإعفاء الجمركي على المواد والسلع الوسيطة ابتداء من عام ٢٠١٠ وعلى السلع التامة الصنع ابتداء من عام٢٠١٢[1]. علاوة على كل هذا فإن مصر مرشحة للعب دور قيادي في المبادرة بعد الترشيح الفرنسي لها لذلك، وقد أقر وزراء خارجية وممثلو عشر دول عربية محيطة بالمتوسط في القاهرة في مايو ٢٠٠٨ شملت مصر وتونس وليبيا والجزائر والأردن وفلسطين والمغرب وسوريا ولبنان وموريتانيا، إلى جانب الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى باعتماد مصر لتمثيلها في القمة المشرفة على مبادرة الاتحاد، مما يعني خطوة

(1) http://almanara.org/new/index.php?scid=4&nid=10603

لاستراجع بعض النفوذ الذي فقدته على المستوى الإقليمي.

المغرب وهي تحمل تطلعات كبيرة لتفعيل تقاربها مع أوربا رحبت بمبادرة ساركوزي، المغرب الذي تقدم بطلب للانضمام للاتحاد الأوربي منتصف الثمانينيات من القرن الماضي يبحث عن موقع مميز في الاتحاد الجديد، وهذا ما صرح به الملك محمد السادس في زيارة ساركوزي للمغرب بعد توليه الرئاسة الفرنسة حيث رأى العاهل المغربي مشروع الاتحاد المتوسطي فرصة لتعزيز دور المملكة المغربية المهم على صعيد التقريب بين ضفتي المتوسط، ورأى أن الاتحاد خطوة ستساهم في تشكيل أسس جديدة بين "أوربا وأفريقيا يكون البحر المتوسط محورها ونقطة ارتكازها"[1].

وسجلت الجزائر تحفظها على إشراك إسرائيل في الاتحاد وبدا منها ما يشير لعدم مشاركتها بفعالية في قمة باريس، غير أن الأمور تغيرت كلية وشارك الرئيس بوتفليقة في فعاليات القمة. وقد نقل وزير خارجيتها، مراد مدلسي، قبل القمة بأيام خوف بلاده من أن

(١) (الأهرام: السبت ١٢ يوليو ٢٠٠٨، السنة ١٣٢، العدد ٤٤٤١٣).

تحتكر المفوضية الأوربية القرار معللا ذلك بعدم التوازن بين الاتحاد والدول العربية المتوسطية ومؤكدا أن القرار يعود حالياً لمن يملك الأموال والكفاءة. وترهن الحسابات الجزائرية تأييدها للاتحاد بثلاثة شروط[1]، هي:

- اعتراف فرنسا بجرائم الفترة الاستعمارية، وهو مطالبة ضمنية باعتذارها رسميا للشعب الجزائري ودفع تعويضات للمتضررين من الحرب.
- معالجة النزاع في الصحراء الغربية بما يضمن حق الصحراويين في تقرير مصيرهم بتنظيم استفتاء تحت رعاية المجتمع الدولي.
- تعهد باريس بالسعي لإقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس.

وبالرغم من إعلان الجزائر لهذا الموقف ولهذه الاشتراطات، إلا أنها تظل حزمة من المطالب للتعاطي مع الشريك الخصم، فرنسا، في إطار جملة التعقيدات التي تحكم العلاقات بين البلدين ومن منطلق توظيف

---

(١) أميمة أحمد: تناقض المصالح المغاربية يقوض اتحاد ساركوزي
http://www.akhbarlibya.com/index.php?option=com_content&task=view&id=18911&Itemid=1

الأوراق المتاحة لتحقيق مكاسب سياسية في قائمة أولويات السياسة الخارجية الجزائرية وما يرتبط بها من قضايا، وليست من قبيل الاشتراطات الملزمة النفاذ الفوري، وإلا لما كنا رأينا الرئيس بوتفليقا حاضرا في قمة باريس التي دشنت الاتحاد من أجل المتوسط. ثم إن الجزائر تلقت ردا فرنسيا واضحا لا لبس فيه فيما يتعلق بالاشتراطات خاصة ما يتعلق بالحقبة الاستعمارية وذلك أثناء زيارة ساركوزي للجزائر عام ٢٠٠٧ عندما قال "علينا النظر للمستقبل"، وتأكيده "أنه غير معني بالفترة الاستعمارية لأنه لا ينتمي إلى جيلها". وتكتسب الجزائر أهمية حيوية بالنسبة للاتحاد تعود إلى مساهمتها في إمدادت أوربا بالطاقة حيث تأتي في الترتيب الثالث بعد روسيا والنرويج إذ تعتمد أوربا بنحو ٣٠% من احتياجاتها من الغاز الطبيعي على الجزائر.

الموقف الجزائري جاء خلافا للموقف التونسي حيث ترى الحكومة التونسية أن المبادرة مهمة حتى بعد تغيير إطارها إثر تدخل ألمانيا، فقد جاء على لسان آمنة شتيوي الوزيرة المنتدبة للشؤون الخارجية القول بأن

المبادرة واعدة وأن من شأنها أن تضمن لدول جنوب المتوسط وسائل تحقيق طموحاتها من تكامل واندماج مع الاتحاد الأوربي[1].

وينطلق الحماس التونسي للمبادرة من معطيات ثابتة فهي لا تشارك الجزائر وسوريا وليبيا تحفظاتها المتعلقة بإشراك إسرائيل في المبادرة، ثم إن تونس كانت في مقدمة الدول العربية المتوسطية التي استفادت من التقارب الأورومتوسطي حيث استطاعت التسريع من عملية أقلمة هياكلها وبعض تشريعاتها مع القواعد العامة التي فرضها الأوربيون من خلال مسار برشلونة وكانت تونس محطة جاذبة للاستثمارات الأوربية ومستقرا للدعم المالي والتقني.

الشركاء العرب..تغليب الأجندات الخاصة

أشرنا إلى حالة التخبط في القرار العربي المتوسطي حيال المشروع الجديد. ليبيا الغائب الدائم عن المشاريع المتوسطية، وقد تردد الموقف الليبي في هذه الجولة بين

---

(١) أميمة أحمد: تناقض المصالح المغاربية يقوض اتحاد ساركوزي
http://www.akhbarlibya.com/index.php?option=com_content&task=view&id=18911&Itemid=1

التأييد للنسخة الساركوزية ثم الرفض القاطع للاتحاد بعد التعديلات الألمانية. الموقف الليبي حسب حساب موقع إسرائيل في المبادرة، وتعتبر طرابلس إدماج إسرئيل في الاتحاد مرفوض، إلا أن الصيغة الساركوزية لم ولن تستثني إسرائيل وما على الرافضين إلا الاختيار بين الانزواء الفردي أو المشاركة، لأنه من غير المتوقع أن يكون هناك خيارا آخر ينبع من إرادة ذاتية ورؤية تكاملية عربية.

التصريحات المتضاربة ألقت بظلالها على الموقف الليبي وعقّدت من إمكان فهم المنطلقات والأسس التي حكمت قرار طرابلس بخصوص الاتحاد من أجل المتوسط والدوافع التي قادت إلى هذا الهجوم العنيف ضده. فمن جهة ليبيا تخلصت خلال الأعوام الماضية من تأثير التوجهات الأيديولوجية على سياساتها الخارجية، وأبدت حماسا حيال إعادة دمجها في المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية دون تحفظات تذكر، بل إنها طوعت سياساتها وهياكلها الداخلية وفقا لتوجيهات تلك المؤسسات، دون حشر لتلك الخلافات في خطابها السياسي المعلن، ومن تلك المؤسسات الدولية: صندوق

النقد الدولي ومنظمة التجارة الدولية، مع العلم بأنها مؤسسات تأسست بدوافع مربية وتعمل وفق أجندات ترسمها قوى دولية فاعلة تتناقض مصالحها ومصالح دول العالم الثالث. التصعيد الليبي ضد الاتحاد تجاوز مجرد التحفظات إلى إطلاق اتهامات بالعودة إلى الاستعمار القديم وتشبيهه بالإمبراطورية الرومانية واتهام أطراف عربية شاركت في القمة بالخيانة، في الوقت الذي تشغل ليبيا عضوية مراقب في مسار برشلونة وشاركت في واستضافت منتدى (٥+٥) وطورت علاقاتها مع كبرى الدول الأوربية. ولأن الدور الليبي قد تراجع داخل المنظومة العربية وأصبح ارتباطه بها ثانوي بعد أن تركز الاهتمام على أفريقيا وصار توحيد الاتحاد هو محور ارتكاز السياسية الخارجية الليبية، فإنه من المنطقي القول إن القلق الليبي وثيق الصلة بما يمكن أن يجره هرولة الدول العربية الأفريقية تجاه الاتحاد من أجل المتوسط الجديد من عرقلة للمشروع الليبي في أفريقيا وذلك عبر خسارتها دعم هذه الدول الذي يبدو أن طرابلس تحتاجه لحسم سباق ريادتها داخل مؤسسات الاتحاد الأفريقي وتمرير تصورها لقيام وحدته. هذا

بالإضافة إلى تطلع طرابلس إلى الاستفادة من الاتحاد وفق النسخة الساركوزية قبل التعديل في تعزيز المشروع الأفريقي الأمر الذي لا تتوقع إمكان حدوثه بعد أن توسع الاتحاد بالصيغة التي أقر بها في قمة باريس.

تغيب الملك محمد السادس، ملك المغرب، عن قمة الاتحاد من أجل المتوسط يتعلق بموقف الرباط وفق حسابات الربح والخسارة المغربية في مقابل حسابات دول الجوار العربية المتوسطية المغاربية. تمثيل الخصم الجزائري في مشكل الصحراء الغربية بحضور رأس السلطة رئيس الدولة للقمة ربما يكون ساهم في خفض التمثيل المغربي فيها ولترسل الرباط لباريس رسالة مفادها أن أي تنازلات قد تمنحها فرنسا للجزائر على حساب المغرب، خصوصا فيما يتعلق بالنزاع على الصحراء الغربية، قد يكون لها انعاساتها على العلاقات الثنائية بين البلدين. من ناحية أخرى تشير بعض التحليلات إلى ربط تغيب الملك محمد السادس بضغوط تمارسها المغرب على فرنسا لأجل انتزاع موافقة الأخيرة باحتضان المغرب لمقر الأمانة العامة للاتحاد وتخوف من أن تحظى تونس بذلك الامتياز؟!

مصر التي حظيت بمقعد الشريك في رئاسة القمة صافح رئيسها رئيس الوزراء الإسرائيلي ايهود أولمرت، إلا أنه أدار ظهره للرئيس السوري بشار الأسد. وتصاعد حدة الخلافات المصرية السورية يرجع إلى خلفيات المشكل اللبناني الذي لعبت القوى الدولية بزعامة أمريكا دورا أساسيا في تعقيده وفي التصعيد حيال سوريا، وذلك في الوقت الذي تتجه فيه العلاقات السورية الأوربية إلى التهدئة ودليل ذلك دعوة الرئيس بشار إلى حضور القمة وإصرار ساركوزي على مشاركته. ونفهم أن النوايا الفرنسية الأمريكية الإسرائيلية خلف الانفتاح باتجاه سوريا يخدم أجندة أمريكية إسرائيلية مبتغاها فك التحالف السوري الإيراني ووقف الدعم السوري للمقاومة في لبنان وفلسطين.

* * *

المبحث الرابع

أولويات الاتحاد من أجل المتوسط

الدعوى بغموض مبادرة الاتحاد قد تكون ذريعة استخدمتها بعض الدول العربية المتوسطية لممارسة ضغوط لأجل جني مكاسب إضافية ولا علاقة للادعاء بمضامين المبادرة، غير أن ذلك لا يلغي حقيقة أن الغموض سمة رافقت أصل الفكرة الساركوزية ولازمت المبادرة بعد التعديلات الأوربية التي حولتها إلى مضامين لا تتوافق والشعارات المطروحة.

اتحاد .. أم تعاون في إطار مشروعات

تركز التصور الساركوزي للاتحاد وذلك بناء على الرسالة التي وجِّهت إلى الاتحاد الأوربي في يناير ٢٠٠٨[1]، على تنفيذ جملة من المشاريع الاستراتيجية في مجالات الطاقة والبنية التحتية والمشروعات الصناعية التصور الذي تحدث عنه القادة الأوربيون بناء على

(1) http://almanara.org/new/index.php?scid=4&nid=10603

النسخة الأوربية المعدلة يهدف إلى تحقيق تعاون بين الدول الأوربية والدول المتوسطية في إطار مشروعات صناعية واقتصادية محددة تشمل مشروعات تتعلق بتقليل نسبة التلوث في البحر المتوسط، ومشروعات الطاقة الشمسية، وأخرى لمعالجة مشكلات صيد الأسماك ومكافحة التصحر وشح المياه، وتأسيس بنك أورومتوسطي على غرار بنك الاستثمار الأوربي يقوم بتمويل المشروعات المشتركة.

ومع الإقرار بأهمية مثل هذه المشروعات للدول العربية المتوسطية حيث يعاني معظمها من ضعف بنيتها التحتية وافتقارها لاستراتيجيات تواجه ظاهرة التصحر وشح المياه، إلا أن الإشكال يكمن في مكانة هذه المشروعات في إطار الاتحاد المطروح. وهناك تساءلات مهمة تفرض نفسها منها: كيف تم تحديد المشاريع وبناء على أي معيار ووفقا لأي مصلحة، وهل تمثل هذه المشروعات الرد الصحيح للتحديات التي واجهت مسار برشلونة؟ ونورد هنا آراء باحثين وسياسيين فرنسيين بُعيد انعقاد قمة باريس، حيث اعتقد العديد منهم أن القمة لم تمثل انطلاقة فعلية لتحالف جديد بين

دول شمال وجنوب المتوسط، وأنه لم تحدد مصادر واضحة لتمويل المشاريع الكبرى التي أعلن عنها. ويرى، ديدييه بيون، نائب رئيس المعهد الفرنسي للعلاقات الاستراتيجية أن نتائج القمة لا تبعث على التفاؤل، مؤكدا أنها "لم تفض إلى ميلاد حلف جديد بين الشمال والجنوب ولا حتى إلى حلحلة الأزمات الكبرى التي تدمي المنطقة"[1].

ويرى بيون أن المشاريع المتعلقة بمكافحة تلوث البحر المتوسط وإنشاء طرق سيارة بحرية والتعاون في ميدان الحماية المدنية التي أعلن عنها في ختام القمة، لا تعكس تطلعات دول جنوب المتوسط التي تحتاج إلى نقل التقنية والاستثمارات المباشرة وترغب في حرية تنقل الأشخاص بين ضفتي المتوسط. أما خديجة محسن فنان الباحثة في المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية فترى أن منبع الشك في المشاريع التي دعت إليها القمة، يأتي بسبب غياب مصادر واضحة لتمويل المشاريع المعلنة والمستقبلية ومن "تعويم" المشروع الأصلي للرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، بل وتذهب خديجة للقول

---

(١) الجزيرة نت ١٦-٧-٢٠٠٨

إن المبادرة انتهى بها المطاف إلى أن تكون مجرد امتداد للشراكة الأوروبية المتوسطية المعروفة بمسار برشلونة الذي يجمع الكل على أنها باءت بالفشل الذريع[1].

وزير الداخلية الفرنسي السابق جان بيار شوفينماه يعتقد أن المشروع أفرغ من محتواه، واعتبر فرض ألمانيا مشاركة كل بلدان الاتحاد الأوربي بمثابة وأد للمبادرة الفرنسية[2].

ويبقى السؤال الأهم المتعلق بتأجيل معالجة العقبات الرئيسية التي حالت دون تحقيق أدنى مستوى من التعاون بين الطرفين الأوربي والمتوسطي في المشاريع الأورومتوسطية وأخص هنا العقبات ذات البعد السياسي، سواء ما تعلق منها بالمشاكل الإقليمية وعلى رأسها النزاع العربي الإسرائيلي، أو تلك التي تتعلق بضعف البنى السياسية لأنظمة الحكم العربية وما أفرزه هذا الضعف من تدني كفاءة كافة مؤسسات الدولة ومشروعاتها والتي انتهت باقتصادها إلى حالة من العجز والفساد يمتنع معهما تحقيق تعاون فاعل.

(١، ٢) الجزيرة نت ١٦-٧-٢٠٠٨

التحفظ الثاني يتعلق بالأولويات الأوربية التي انعكست في شكل مضامين رئيسية للمبادرة بدرجة يفقدها قيمتها وذلك في حال قياس المضمون المطروح بمقياس الشعار المرفوع "الاتحاد من أجل المتوسط". ويرى العديد من المراقبين أن المشروعات المطروحة تمثل حلولا أوربية عاجلة- وإن كانت غير مباشرة- لمشكلات الهجرة والإرهاب اللذان يأتيان على قائمة الأولويات الأوربية لأجل التعاطي مع الدول العربية، بحيث طغت الريبة والخوف في تعامل الطرف الأوربي مع جنوب المتوسط. وهذا ما تشعر به تماما جهات صناعة القرار العربي المتوسطي وتدركه، فقد لخص رئيس الكونفدرالية للشركات المغربية قبل عقد قمة باريس بأيام شعور دول المغرب العربي الخمس المدعوة إلى القمة بالقلق حيال نظر ضفة المتوسط الشمالية إلى الأخرى بريبة محاولة أن تحمي نفسها منها[1].

ويمكن أن يذهب بنا التشاءوم مداه فنقول إن العنوان الفضفاض للمبادرة لا يعدو أن يكون التفاف على كل ما يعيق تسريع تطبيع علاقات إسرائيل مع

(1) http://almanara.org/new/index.php?scid=4&nid=10603

جيرانها العرب من خلال تخفيف التقارب الأورومتوسطي من الأثقال والأعباء السياسية، وجعل المشروعات الاقتصادية ذات الحاجة الملحة تقوم بمهمة كسر الحواجز. وفي تقديرنا أنه تفكير يغفل فهم طبيعة الصراع وجذور الأزمة كما يعجز عن فهم طبيعة الموقف العربي غير الرسمي ويتعامل بناء على إدراك لنفسية الفئة الصانعة للقرار العربي الرسمي والتي تنفصم عرى علاقتها بالقواعد الشعبية اليوم أكثر من أي وقت مضى. ولا يمكن لنا إلاّ أن نشدد مرة أخرى على هزال المبادرة الأوربية الجديدة وضعفها مقارنة بإعلان برشلونة بالرغم من فشل الأخيرة وذلك لسبب بسيط وهو انتماء المبادرة إلى التفكير الالتفافي التكتيكي وليس العمق الاستراتيجي المؤسس على خيارات فاعلة منبثقة عن فهم راسخ لطبيعة الأزمة وسبل علاجها بشكل شامل وكامل. إدراك الفروق بين إعلان برشلونة والاتحاد من أجل المتوسط، على الأقل على المستوى النظري، تأتي من فهم الظروف التي تأسست فيها كلا المبادرتين. ففي حين جاءت شراكة برشلونة امتدادا لأعوام من البحث عن مشروع لتطوير العلاقات

الأورومتوسطية في إطار استراتيجي واستثمار للتقارب الذي حدث بين أوربا والعالم العربي مع انطلاقة الحوار العربي الأوربي منتصف السبعينيات بعد أن ظلت العلاقات الجماعية رهينة الحوار ولم تنتقل إلى المؤسساتية، كانت مبادرة الاتحاد أشبه بحالة توافق (Compromise) في ظل تناقضات في الرؤى وأمام البحث عن مخرج سريع بناء على رؤية قاصرة نسجت في ظل ضغوط أمريكية إسرائيلية قاهرة. وفي ظل هذا التحليل ليس من المتوقع أن تتغير حالة عدم التوازن وحالة استفراد الطرف الأوربي بالقرار وفرض رؤاه، ليس من المتوقع أن يحدث انتقال إلى شراكة متوازنة تقوم على المساواة والشفافية كما طالبت بعض الدول العربية المتوسطية، ولا يتصور أن يتنازل الطرف الأقوى الذي دأب على تصميم المبادرات وفق ما يوافق رؤيته ويخدم مصالحه ويقبل بمبدأ تقاسم المسؤولية بين طرفي الشراكة لأن ذلك يتناقض والسنن التي تحكم العلاقات بين الدول والكينات والتي لم تقم على القيم الإنسانية الراقية من عدالة ومساواة وشفافية، وإنما قامت على حماية المصالح وتعظيم المنافع للطرف الأقوى.

الأزمة المالية العائق الأبرز في المدى القصير

انعقاد الاجتماع الأول لوزراء خارجية دول الاتحاد من أجل المتوسط في مدينة مرسيليا مطلع نوفمبر ٢٠٠٨، لا دلالة له فيما يتعلق بتماسك الاتحاد ولا يعني إمكان تنفيذ الاتحاد لمشاريعه وبالتالي الاقتراب من تحقيقه لأهدافه. ووافق ذلك الإعلان عن تنازل تونس عن استضافة مقر الأمانة العامة للاتحاد لصالح أسبانيا، بالرغم من الاتفاق المبدئي على أن يكون مقر الأمانة في إحدى الدول العربية المتوسطية (تونس أو المغرب)، الأمر الذي لا تفسير معلن ومقبول له. ويبدو أن القرار التونسي تم من دون التنسيق مع الأطراف العربية المتوسطية وجاء في أعقاب زيارة أنخل لوسادا، كاتب الدولة الأسباني للعلاقات الخارجية والتعاون، إلى تونس والذي سبق اجتماع مرسيليا بأيام.

أجواء الاجتماع ومداولاته لم تحمل كثيرا من البشائر لدول جنوب المتوسط، بالرغم من تفائل الحاضرين، إذ لم تحسم نقاشات الوفود الجدل حول طرق تمويل المشاريع التي تم إقرارها في القمة الأولى

للاتحاد، وذلك أمام عجز بروكسل عن تقديم أي ضمانات محتجة بإقرار دول الاتحاد بالميزانية العامة حتى عام ٢٠١٣، مما يعني عدم إمكان إدراج نفقات إضافية عليها.

اجتماع مارسيليا انفرط عن تعيين أربعة مساعدين لمنصب الأمين العام للاتحاد والذي تقرر أن يكون من بين الدول العربية المتوسطية يتم تدوير الأمانة بينها. وقد تقرر أن يكون ثلاثة من المساعدين أوربيين والرابع إسرائيلي. وأقر المجتمعون تعزيز مكانة الجامعة العربية كشريك كامل في الاتحاد كما هو الحال بالنسبة للمفوضية الأوربية، كما أكدوا على رد الاعتبار للقضية الفلسطينية في الاتحاد. وبدا تنازل الأوربيون في هذا الصدد بدافع تطويع السياسة للاقتصاد بعد أن اشتدت الأوضاع الاقتصادية في دول غرب أوربا إثر الأزمة المالية. فقد أتت تلك المداولات في أجواء تفجر الأزمة المالية العالمية التي ضربت الأسواق المالية الغربية وانعكست سلبا على اقتصادياتها وعجلت من دخولها في ركود طال بقائه. ويقتضي رصد الدول الأوربية مبالغ ضخمة لمواجهة تداعيات الأزمة المالية عدم

قدرتها على المساهمة في تمويل المشاريع التي قام عليها الاتحاد، حيث سيكون للديون الإضافية التي تحملتها الدول الأوربية والتداعيات المصاحبة للركود الاقتصادي أثر كبير على قدرتها على الشروع في مشاريع لابد وأنها تأتي اليوم في ذيل قائمة أولوياتها والتي تغيرت بعد تفجر الأزمة المالية.

وزراء خارجية الدول الأعضاء أكدوا على حيوية الاتحاد لكل الأطراف، غير أن الأيام القابلة قد تحمل جديدا من الممكن أن يكون له أثره في تغيير موقف العواصم الأوربية الكبرى نسبيا في علاقاتها مع الدول العربية المتوسطية في المدى القصير. فقد اتجهت أنظار القيادات الأوربية إلى دول الخليج العربي لحثها للمشاركة في جهود احتواء الأزمة، وبالأحرى طلب مساهمتها في تمويل خزائن دول الاتحاد الفارغة وتوفير ضمانات تمويل لمصارفها الكبرى التي أصبحت عاجزة وشبه مفلسة. ولا يعني هذا بالضرورة تجاهل الاتحاد من أجل المتوسط كليا، أو تراجع الأهمية الحيوية لدول جنوب المتوسط بالنسبة للاتحاد الأوربي، ولكن قد تدفع التطورات الراهنة إلى تركيز الدول الأوربية بشكل

منفرد في علاقاتها مع الدول العربية بشكل عام خدمة لمصالحها في مواجهة الأزمة الراهنة خلال الأعوام القادمة.

اشتراطات لتخفيف الآثار السلبية للاتحاد

لا يتوقع أن تنجح الدول العربية الشريكة في التخفيف من الآثار السلبية المتوقعة لاقترابها اقتصاديا من الاتحاد الأوربي ما لم تفلح في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في كل دولة شريكة على حدة وذلك من خلال تطبيق إصلاحات شاملة ومتوازنة تعتمد استخداما فاعلا للسياسات الاقتصادية (المالية والنقدية بشكل خاص) بحيث تضمن إستقرار سعر صرف عملاتها والتحكم في معدلات تضخم مقبولة واستيعاب الأعداد الهائلة التي تدخل سوق العمل وتدفق الاستثمارات الخارجية وتطوير مؤسساتها المالية، ثم تحقيق قدر من التكامل فيما بينها. ولأن تطبيق الاتفاقيات المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة ستنتهي بإلغاء القيود الجمركية على حركة السلع والخدمات وبالتالي تراجع الضرائب كمورد للدخل، فإن الإصلاحات

الاقتصادية الهيكلية يجب أن تنصب على تنويع قاعدة الإنتاج وإيجاد بدائل عن الدخل المفقود، ويقودنا هذا إلى التأكيد على الحاجة لتسيق الجهود، والتحرك كتكتل متماسك في المفاوضات مع الطرف الأوربي.

إن مما لاشك فيه أن وقوع الدول العربية المتوسطية ضحية التجارب الأوربية فيما يتعلق بالسياسات والمبادرات التي تتعلق بضبط العلاقة مع الاتحاد الأوربي، وتعاملها بشكل قطري مع تلك المبادرات والسياسات وإخفاقها في تفعيل أطر إقليمية عربية تعزز من موقفها التفاوضي وتضمن تكاملا اقتصاديا يقلل من الأثر السلبي للاندماج مع الاتحاد الأوربي، يمثل أحد أبرز عوائق إيجاد شراكة متكافئة. إن المشكلات المزمنة التي تواجه اقتصاديات الدول العربية المتوسطية من تدني الكفاءة الإنتاجية وارتفاع مديونتها الخارجية وارتفاع خدمة الدين العام والتي تستنفذ جزءاً كبيرا من مواردها المالية وفشلها في توسيع دائرة النشاط الاقتصادي يفرض اللجوء إلى الضرائب المحلية والتي بدورها لا تشجع على تدفق الاستثمارات الخارجية وتوقع البلد في حبائل دائرة الفقر والتخلف المفرغة.

الحلقة المفرغة التي يغذي بعضها بعضا وتنتهي إلى تكريس التخلف، وأعتقد أن كسر حلقات التخلف والفقر المفرغة تتطلب تنسيقا متوسطيا عربيا، وعربيا عربيا. وبالنظر إلى التنوع في مكونات الاقتصاديات العربية والمتوسطية والتي تشمل توفر رأس المال (ليبيا والجزائر)، وعنصر العمل، والموارد الطبيعية من أراضي زراعية وموارد مائية ومواد خام أولية (مصر والمغرب وسوريا)، هذا بالإضافة إلى إمكانية تطويع التقارب الجغرافي لإنجاح برامج التكامل، فإن مقومات التنمية التكاملية الناجحة متوفرة وهي أفضل من المقومات التي قامت عليها تكتلات مشابهة وعلى رأسها الاتحاد الأوربي. والاشتراط الأساسي لتحقيق المشروع التنموي التكاملي العربي والعرب متوسطي هو توفر الإرادة السياسية وتطبيق الإصلاح السياسي الشامل وفق رؤية عربية تعتمد القيم الذاتية وتحقق الاستخدام الأمثل للتكوين البشري والرأسمالي.

* * *